معناه سكناها لك او سكناها لك مدة عمرك تمليك السكنى تمليك المنفعة فكان عارية
وقوله سكنى منصوب بطريق التمييز من قوله لك لان قوله داري لك يحتمل الوجهين
تمليك عين الدار وتمليك منفعة الدار فخرج قوله سكنى تفسيرا قاطعا للاحتمال
فتعينت العارية وفوق شيخ الاسلام علاء الدين الاسبيجابي رحمه الله في شرح
الجامع الصغير بين قوله هذه الدار لك سكنى او عمري سكنى وبين قوله هي
لك لسكنها فقال ولو قال هي لك لسكنها كان تمليكا للدار لانه اضاف
التمليك الى رقبة الدار وقوله لسكنها مسنونة فلا يتغير به قضية العقد

قوله قال وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء اي قال القدوري في مختصره
وذلك لقوله عليه السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة اي يجب ردها
ويجب اداؤها قال الترمذي في جامعه في ابواب الوصايا حدثنا علي بن حجر
وهناد قالا حدثنا اسمعيل بن عياش قال حدثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني
عن ابي امامة الباهلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول في خطبته
الوداع ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الولد للفراش
الحجر وحسابهم على الله ومن ادعى الى غير ابيه او انتمى الى غير مواليه فعليه لعنة
التابعة الى يوم القيمة لا تنفق امرأة من بيت زوجها الا باذن زوجها قيل يا رسول
الله ولا الطعام قال ذاك افضل اموالنا قال العارية مؤداة والمنحة مردودة
والدين مقضي والزعيم غارم قال الزمخشري في الفايق منحة الورق القرض ومنحة
اللبن ان يعير اخاه ناقة او شاة يحتلبها مدة ثم يردها ومنه قوله عليه السلام
العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضي والزعيم غارم الى هنا لفظ
الفايق ولان العارية تبرع بتمليك المنافع والمنافع توجد شيئا فشيئا وانما
يتملكها المستعير بقبضها حال وجودها فما لم توجد لا يحصل القبض بقبل القبض

يصح الرجوع في التبرع بالاعيان فلان يصح قبل القبض في التبرع بالمنافع اولى

قوله
قال والعارية امانة ان هلكت من غير تعد لم يضمنها اي قال القدوري في مختصره
ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالمشايخ مختلفون فيه كذا في المحيط وقال في خلاصة
الفتاوى رجل قال لآخر اعرني ثوبك فان ضاع فانا له ضامن قال لا يضمن وتله
عن المنتقى وقال الشافعي العارية مضمونة والخلاف فيما اذا هلك في غير حالة الانتفاع
فاما اذا هلك في حالة الانتفاع لا تضمن بالاجماع وهو الظاهر من اقوال الكرخي في
الطريقة البرهانية المطولة وقال في شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع
فحوان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحمل مثله وكذلك اذا استعملها ليلا وهي نهارا فانها لا تستعمل
فيه الدواب في العرف والعادة فعطب ضمن قيمتها لان العارية المطلقة تختص
بالوقت والمعروف بالعرف كالمشروط بالشرط واللفظ وجه قول الشافعي
ان قبض مال الغير لمنفعة نفسه لا عن استحقاق فيكون مضمونا عليه كالمقبوض
على سوم الشراء وذلك لان منفعة العين عايد الى المستعير وللا باستحقاق
العين عارية تبرع بالمنفعة لا بالعين والاذن بقبض العين يثبت ضرورة الانتفاع
فيتقيد بالمأذون والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة فيظهر الاذن في حالة
الانتفاع لا فيما عداه وفيما عداه يكون قبضا بغير حق فيكون موجبا للضمان
بخلاف المودع فانه ما قبض الوديعة لمنفعة نفسه بل لمنفعة مالكه فلا يضمن
وبخلاف المستاجر فانه قبض العين عن استحقاق فلا يضمن لنا ما حدث
صاحب السنن باسناده الى عطاء بن ابي رباح عن صفوان بن يعلى عن ابيه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاك رسلي فاعطهم ثلثين درعا وثلثين
بعيرا قال قلت يا رسول الله اعارية مضمونة او عارية مؤداة قال بل مؤداة
وذكر قبل ٥ باب الاقتضاء وهو صفوان بن يعلى بن امية كذا ذكره الكرخي في مختصره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)